

إجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك

مذكرة رقم (٢٠٠٤/٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١

إطار الإجراءات التصحيحية

سعيًا من البنك المركزي لتعزيز متانة الجهاز المصرفي، وحرصاً على تفعيل الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الهادفة إلى تجنب الممارسات والسياسات المصرفية غير السليمة أو غير الآمنة، واستمراراً في السياسة الهادفة إلى معالجة نقاط الضعف في مراحل مبكرة، وتعزيزاً لمبدأ الشفافية، فإن البنك المركزي الأردني سيقوم باستناداً لأحكام قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠، وقرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (٢٠٠٤/١/٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧ بفرض العقوبات والإجراءات التصحيحية التالية لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه وفقاً للأسس والمقاييس التالية:

أولاً: الحالات التي سيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية فيها

تنقسم الحالات التي سيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية فيها إلى أربع حالات رئيسية هي:

- أ- مخالفة البنك لقانون البنوك أو أي من الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه.
- ب- قيام البنك أو إحدى الشركات التابعة له بعمليات أو بممارسات غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً.
- ج- تراجع أوضاع البنك استناداً لتقييم البنك وفقاً لنظام التقييم CAMEL أو ROCA.
- د- تراجع ملاءة البنك أو كفاية رأس المال عن الحدود الواردة في تعليمات البنك المركزي ذات الصلة.

أ - مخالفة البنك لقانون البنوك أو أي من الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه.

تضمن قانون البنوك و الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه ضوابط للعمل المصرفي تهدف إلى المحافظة على سلامة المؤسسات المصرفية والجهاز المصرفي بشكل عام، وعليه فإن البنك المركزي وكسلطة رقابية سيتخذ الإجراءات اللازمة لضمان التزام البنوك بقانون البنوك والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه.

ب - قيام البنك أو إحدى الشركات التابعة له بعمليات أو بممارسات غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً.

من المهم التوضيح هنا أن مفهوم الممارسات غير السليمة أو غير الآمنة مصرفياً مفهوم واسع ويشمل مختلف أنشطة البنك، هذا ويوضح ملحق (١) نماذج من الممارسات غير السليمة أو غير الآمنة مصرفياً. إن النماذج الواردة في الملحق للممارسات غير السليمة أو غير الآمنة مصرفياً هي فقط نماذج ويمكن أن تعتبر ممارسات أخرى غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً، كما أن هذه الأمثلة ليس بالضرورة أن تعتبر غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً في كل الأحوال بل يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق ذات العلاقة بما في ذلك وضع البنك بشكل عام، هذا ويمكن تعريف الإجراءات أو الممارسات غير السليمة أو غير الآمنة مصرفياً بأنها تشمل القيام بـ (عدم القيام بـ) إجراء بحيث يكون القيام (عدم القيام) به متعارضاً مع الأسس المصرفية السليمة، وبحيث يكون من المحتمل أن ينشأ عن هذا الإجراء أو استمراره خسائر كبيرة غير معتادة تؤثر على البنك أو مساهميه أو مودعيه أو الضامنين لأموال المودعين.

ج - تراجع أوضاع البنك استناداً لتقييم البنك وفقاً لنظام التقييم CAMEL أو ROCA.

- إن نظام التقييم CAMEL وكذلك نظام التقييم ROCA يمثلان مقياساً شاملاً لوضع البنك بشكل كامل، وبالتالي فإن تراجعهما يمثل مؤشراً مهماً لوضع غير سليم أو غير آمن يعاني منه البنك، كما أنه قد يمثل مخالفة لأحكام المادة (٣٦/ب) من قانون البنوك، هذا ونظراً لأهمية هذا المقياس فقد تم إفراده في بند مستقل عن كل من (أ) و (ب) أعلاه.

- في حالة إعطاء البنك تصنيف (٣) وفقاً لنظام التقييم CAMEL أو ROCA فإن البنك يعاني من جوانب ضعف ومشاكل إن لم يتم معالجتها فإنها قد تؤدي إلى مزيد من الضعف أو تفاقم المشاكل القائمة بصورة قد تؤدي إلى مزيد من التراجع في مستوى تقييم البنك أو ملاءته الأمر الذي يتطلب تدخلاً لمعالجة جوانب الضعف أو المشاكل، أما في حالة إعطاء البنك تصنيف (٤ أو ٥) فإن ذلك يعني أن الإجراءات التصحيحية أصبحت أكثر إلحاحاً.

د - تراجع ملاءة البنك أو كفاية رأس المال عن الحدود المقبولة. لقد حدد البنك المركزي من خلال تعليمات رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال رقم (٢٠٠٣/١٦) و تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الأردن رقم (٢٠٠٣/١٧) نسب الملاءة وكفاية رأس المال للبنوك المرخصة، وبالتالي فإن تراجع هذه النسب يمثل مخالفة لقانون البنوك والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما أنه يمثل وضعاً غير سليم وغير آمن مصرفياً. هذا ونظراً لأهمية هذا المقياس والدور الذي يلعبه رأس المال فقد تم إفراده في بند مستقل عن كل من (أ) و (ب) أعلاه.

ثانياً : الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الحالات السابقة.

١- الغرامات النقدية

أ- سيتم فرض هذه الغرامات في حالة مخالفة بنك لقانون البنوك، أو أي من الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه، بما في ذلك أية توجيهات مكتوبة للبنك أو برنامج تصحيحي تقدم به البنك أو أية أوامر لوقف أو تقييد الأنشطة أو أية ممارسات غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً .

ب- إن هذه الغرامات النقدية قد تأتي منفردة أو مع إجراءات أخرى يمكن أن يتخذها البنك المركزي لتصويب أوضاع البنوك في حالة انطبقت المعايير الخاصة بتلك الإجراءات على البنوك المعنية.

ج - سيأخذ البنك المركزي بعين الاعتبار العوامل التالية عند تحديد حجم الغرامة النقدية:-

١- تكرار المخالفات ومدة استمرارها.

٢- الاستمرار بالمخالفة بعد التنبيه على وجودها أو معاقبة البنك عليها.

٣- التعاون أو عدم التعاون مع البنك المركزي في معالجة هذه المخالفات.

٤- وجود ما يدل على محاولة البنك إخفاء المخالفة.

٥- مقدار الضرر أو الخسارة الذي سببته المخالفة للبنك .

٦- وجود أو عدم وجود برنامج تصحيحي وفعالته.

إضافة لعوامل أخرى سوف تضمن في التعليمات التفصيلية الخاصة بالغرامات النقدية التي سيصدرها البنك المركزي لاحقاً.

٢- الطلب من البنك المعني التقدم ببرنامج مرضي لما سيتخذ من إجراءات لإزالة المخالفات أو معالجة الوضع.

- يستخدم هذا الإجراء عادةً مع البنوك التي يكون تصنيفها (٣) وفقاً لنظام التصنيف CAMEL أو ROCA.

- قد يأخذ البرنامج أحد الشكلين التاليين:

أ- قرارات من مجلس إدارة البنك المعني موجهة للإدارة التنفيذية لإزالة المخالفة أو معالجة مواطن الخلل أو الضعف .

من المهم أن تصاغ هذه القرارات بصورة تعالج ليس فقط آثار وأعراض المشكلة ولكن أسبابها، وأن يقوم مجلس الإدارة بمتابعة الإدارة التنفيذية للتأكد من التزامها بها.

ب- التقدم للبنك المركزي ببرنامج تصحيحي مرضي.

من المهم أن يصاغ البرنامج بصورة تعالج ليس فقط آثار وأعراض المشكلة ولكن أسبابها، وأن يقوم مجلس الإدارة بمتابعة الإدارة التنفيذية للتأكد من التزامها به، وأن يتضمن مراحل محددة وأهداف يمكن قياسها. يوقع البرنامج من قبل أعضاء مجلس إدارة البنك المعني ومديره العام للبنك الأردني، ومن قبل المدير العام لفرع البنك الأجنبي في الأردن وإدارة الفرع الأجنبي العامة أو الإدارة الإقليمية.

٣- أوامر لوقف أو تقييد بعض الأنشطة :

أ- تهدف هذه الأوامر لوقف المخالفة أو الإجراءات أو الأوضاع غير السليمة أو غير الآمنة مصرفياً، وتصويب ما نشأ عنها، ومنع مزيد من التراجع في أداء البنك بسبب المخالفة.

ب- لا تشمل هذه الأوامر البنك كوحدة واحدة فقط بل يمكن أن تشمل مدراء أو مسؤولين أو موظفين يقومون بإدارة أعمال البنك.

ج- في حالة عدم الإلتزام بهذه الأوامر فيمكن للبنك المركزي فرض إجراءات أشد أو فرض غرامات مالية على البنك.

د- فيما يتعلق بالأنشطة التي يمكن وقفها أو تقييدها فهي تعتمد بشكل رئيس على وضع البنك، وقد تشمل مثلاً التسهيلات لجهات معينة أو نمو التسهيلات أو قبول الودائع أو قيوداً على أسعار الفائدة وتتضمن الإجراءات المرتبطة بتراجع الملاءة مزيداً من الأمثلة.

٤- الطلب من البنك إيقاف أي من إداريه من غير أعضاء مجلس الإدارة عن العمل بشكل مؤقت أو طلب فصله تبعاً لخطورة المخالفة أو تنحية رئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه.

إن أبرز الأسباب التي ستجعل البنك المركزي يتخذ مثل هذه الإجراءات ما يلي:-

أ- مخالفة الشخص المنوي فصله أو وقف نشاطه بصورة مباشرة أو غير مباشرة لقانون البنوك، أو أي من الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه بما في ذلك أية توجيهات مكتوبة للبنك، أو البرنامج

التصحيحي المقدم للبنك المركزي، أو أية أوامر لوقف أو تقييد الانشطة، أو قيامه بأية ممارسات غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً، أو قيامه بممارسات لا تتسجم مع واجباته تجاه البنك،

و

ب- أن ما حصل في البند (أ) أدى أو قد يؤدي لخسائر للبنك، أو ضرر سلبي كبير على البنك، أو المودعين، أو أن الطرف المخالف قد استفاد من هذه المخالفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

هذا و سيقوم البنك المركزي بالاعتراض على تعيين / إعادة تعيين عضو مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي من إداريي البنك في المراكز العليا، ممن تم فصلهم أو تحييتهم، في أي مؤسسة من مؤسسات الجهاز المصرفي مستقبلاً.

٥- حل مجلس إدارة البنك وتولي إدارته من قبل البنك المركزي.

٦- دمج البنك في بنك آخر.

٧- إلغاء ترخيص البنك.

ثالثاً: الإجراءات التصحيحية التي سيتم اتخاذها لكل حالة من الحالات الواردة في أولاً

١- الإجراءات التصحيحية المتعلقة بمخالفة البنك لقانون البنوك أو أي من الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة بمقتضاه.

أ- تعتبر الغرامات النقدية أبرز الإجراءات التصحيحية التي يمكن أن يستخدمها البنك المركزي في هذه الحالة.

ب- يمكن للبنك المركزي اتخاذ أي من الإجراءات التصحيحية (٣-٧) الواردة في ثانياً أعلاه بدلا من أو مع الغرامات النقدية في ضوء:

١- الأثر المادي للمخالفة على وضع البنك.

٢- الملاحة المالية للبنك وأثر العقوبة النقدية عليها.

٣- اعتبار البنك المركزي المخالفة ممارسة غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً.

٤- قناعة البنك المركزي بجدوى الغرامة النقدية بمنع مخالفات مماثلة مستقبلاً.

٢- الإجراءات التصحيحية المتعلقة بقيام البنك أو إحدى الشركات التابعة له بعمليات أو ممارسات غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً.

في ضوء طبيعة الممارسات غير السليمة أو غير الآمنة مصرفياً واتساع مفهومها بحيث أنه يشمل جميع أنشطة البنك، فسيكون للبنك المركزي تحديد حجم وطبيعة الإجراء التصحيحي في ضوء طبيعة الممارسة والملايسات المرتبط بها وأثرها على البنك.

٣- الإجراءات التصحيحية المتعلقة بتراجع تقييم البنك وفقاً لنظام التقييم CAMEL أو ROCA.

(١/٣) الإجراءات التصحيحية في الحالات التي يكون فيها تقييم البنك ضمن الفئة (٣) وفقا لنظام التقييم CAMEL أو ROCA.
أ- الإجراءات التي يمكن اتخاذها:

١- قرارات مجلس إدارة البنك المعني.

٢- التقدم للبنك المركزي ببرنامج تصحيحي مرضٍ.

ب- سوف لن يقل الإجراء المتخذ مع أي بنك ضمن هذه الفئة عن أحد الإجراءات الواردة في (أ) أعلاه.
ج- إن عدم التزام البنك بمضمون الإجراءات الواردة في (أ) أعلاه سيمثل الأساس لإجراءات أشد يمكن أن تتخذ بحق البنك أو أي من إدارييه، وبالمقابل فإن التزام البنك بتصويب المخالفات ونقاط الضعف يمثل الأساس لنجاح هذه الإجراءات وبالتالي انتفاء الحاجة لإجراءات أخرى.

(٢/٣) الإجراءات التصحيحية في الحالات التي يكون فيها تقييم البنك ضمن الفئات (٤) أو (٥) ضمن نظام التقييم CAMEL أو ROCA أو عدم التزام البنك بالبرنامج التصحيحي أو عدم اتخاذه بشكل عام الإجراءات التصحيحية اللازمة.
أ- الإجراءات التي يمكن اتخاذها:

١- أوامر لوقف أو تقييد بعض الأنشطة.

٢- الطلب من البنك إيقاف أي من إدارييه من غير أعضاء مجلس الإدارة عن العمل بشكل مؤقت أو طلب فصله تبعا لخطورة المخالفة أو تنحية رئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه.

٣- حل مجلس إدارة البنك وتولي إدارته من قبل البنك المركزي.

٤- دمج البنك في بنك آخر.

٥- إلغاء ترخيص البنك.

ب- سوف لن يقل الإجراء المتخذ في الحالات الواردة في (٣ب) عن أوامر لوقف أو تقييد بعض الأنشطة.

٤- الإجراءات التصحيحية المتعلقة بتراجع ملاءة البنك أو كفاية رأس المال عن الحدود المقبولة.

- تعتبر هذه الإجراءات من أهم الإجراءات التي سيتخذها البنك المركزي، حيث أن أخطر ما يمكن أن يواجهه البنك هو تراجع ملاءته في ضوء حقيقة أن رأس المال هو الحاجز بين أموال المودعين وأية خسائر يمكن أن يتعرض لها البنك.
- يستند مبدأ عمل الإجراءات المتعلقة بتراجع ملاءة البنك عن الحدود المقبولة إلى أمرين أساسيين أولهما تصنيف البنوك إلى خمسة مجموعات حسب درجة الملاءة المالية أو كفاية رأس المال وثانيهما تحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها بناء على ذلك.

(١/٤) معايير تصنيف البنوك حسب درجة الملاءة أو كفاية رأس المال.

- أ- لقد حدد البنك المركزي من خلال تعليمات رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال رقم (٢٠٠٣/١٦) وتعليمات الحد الأدنى لرأس المال البنوك العاملة في الأردن رقم (٢٠٠٣/١٧) نسب الملاءة وكفاية رأس المال للبنوك المرخصة، وتربط التعليمات الواردة في هذه المذكرة التعليمات السابقة في إطار شامل لقياس الملاءة وكفاية رأس المال، حيث سيتم اعتماد معيار مركب لقياس ملاءة البنك يشتمل على نسبة كفاية رأس المال، ونسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول الخطرة المرجحة، إضافة إلى نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، وبناءً عليه ستصنف البنوك إلى خمسة مجموعات كما يتضح من الجدول رقم (١) والذي يلخص أسس التصنيف.

جدول (١) تصنيف البنوك إلى خمسة فئات استناداً إلى مستوى الملاءة وكفاية رأس المال

نسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات <i>Leverage Ratio</i>	نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول والموجودات خارج الميزانية الخطرة المرجحة	نسبة كفاية رأس المال	فئة الملاءة أو كفاية رأس المال
٧% أو أكثر	٨% أو أكثر و	١٤% أو أكثر و	الفئة الأولى: رأسمال جيد Well Capitalized
٦% أو أكثر	٦% أو أكثر و	١٢% أو أكثر و	الفئة الثانية: رأسمال كاف Adequately Capitalized
أقل من ٦%	أقل من ٦% أو	أقل من ١٢% أو	الفئة الثالثة: رأسمال منخفض Undercapitalized
أقل من ٤%	أقل من ٤% أو	أقل من ٨% أو	الفئة الرابعة: رأسمال منخفض بصورة ملموسة Significantly Undercapitalized
يصنف البنك ضمن فئة رأسمال منخفض بصورة حادة إذا كان رأس المال الملموس إلى إجمالي الأصول يساوي أو أقل من (٣%).			الفئة الخامسة: رأسمال منخفض بصورة حادة Critically Undercapitalized

هذا ويقصد برأس المال الملموس حقوق المساهمين مطروحا منها أية موجودات غير ملموسة مثل الشهرة (Goodwill) أو ما شابه ذلك.

- ب- إعادة تصنيف البنك ضمن فئة ذات درجة أدنى من حيث الملاءة أو كفاية رأس المال.
- إن الأهمية الكبيرة لمستوى الملاءة لدى البنك تستوجب النظر ليس فقط لمستواه الحالي ولكن للمستوى الذي سيكون عليه مستقبلا في ظل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.
- إن ما سبق يعني أنه يمكن للبنك المركزي أن يعيد تصنيف البنك ضمن فئة ذات درجة أدنى من حيث الملاءة أو كفاية رأس المال في الحالات التي يكون فيها البنك في أوضاع غير سليمة أو غير آمنة مصرفيا كأن تكون نوعية الموجودات متدنية بشكل كبير، أو في حالة قيام البنك بممارسات غير سليمة أو غير آمنة مصرفيا بشكل عام.
- ضمن الإطار السابق فإن للبنك المركزي أن يعيد تصنيف البنوك التي يكون تقييمها ضمن الفئات (٤) أو (٥) وفقا لنظام التقييم CAMEL أو ROCA من الفئة الأولى (رأسمال جيد) إلى الفئة الثانية (رأسمال كاف) أو من الفئة الثانية إلى الفئة الثالثة (رأسمال منخفض).

(٢/٤)- الإجراءات التي سيتم اتخاذها بناء على مستوى الملاءة أو كفاية رأس المال:

أ- البنوك ضمن الفئات الأولى والثانية (رأسمال جيد ورأسمال كاف):

على هذه البنوك الالتزام بعدم القيام بتوزيعات من حسابات رأس المال أو دفع مكافآت لأي جهات إدارية في البنك أو لأعضاء مجلس الإدارة قد تؤدي إلى تصنيف البنك ضمن فئة (رأسمال منخفض).

ب- البنوك ضمن الفئة الثالثة (رأسمال منخفض):

- تخضع هذه البنوك لجميع الإجراءات المتعلقة بالبنوك ضمن الفئات الأولى والثانية الأمر الذي يعني عدم دفع مكافآت لأي جهات إدارية في البنك أو لأعضاء مجلس الإدارة لان ذلك سيزيد من تراجع ملاءة البنك.
- يجب على البنك المعني أن يقوم بتزويد البنك المركزي بخطة لتعزيز رأس المال (Capital Restoration Plan) خلال مدة لا تتجاوز (٤٥) يوماً، ويجب أن تتضمن الخطة خطوات مباشرة لتعزيز ملاءة البنك والفترة الزمنية لتحقيق الزيادة، وآلية تحقيقها.
- إن إعادة تصنيف البنك ضمن فئة أعلى من حيث الملاءة سوف تعتمد على تنفيذ خطة تعزيز رأس المال وكذلك زوال العوامل التي أدت إلى تراجع رأس المال أو الملاءة ابتداءً.
- لا يجوز أن يقوم البنك بتوزيع أية أرباح على المساهمين.
- للبنك المركزي أن يضع قيوداً على نمو موجودات البنك أو بعض مكوناتها.
- للبنك المركزي اشتراط حصول البنك على الموافقة المسبقة قبل القيام بالتملك لبعض الأصول أو استحداث خدمات مصرفية جديدة، إضافة لأية أنشطة أخرى يحددها البنك المركزي.

- يمكن أن يخضع البنك لأي من الإجراءات الإضافية المفروضة على أي من البنوك المصنفة ضمن الفئة الرابعة (رأسمال منخفض بصورة ملموسة).
- أية إجراءات أخرى يرى البنك المركزي أنها ضرورية لتحقيق أهداف معالجة التراجع في مستوى الملاءة أو كفاية رأس المال.

ج- البنوك ضمن الفئة الرابعة (رأسمال منخفض بصورة ملموسة):

- ستخضع هذه البنوك لكافة الإجراءات المفروضة على البنوك المصنفة ضمن الفئة (رأسمال منخفض).
- سيخضع البنك لأحد الإجراءات الإضافية التالية على الأقل:
 - ١- الترتيب للاندماج مع بنك آخر إذا لم يتمكن البنك من رفع رأسماله.
 - ٢- تقييد سعر الفائدة على الودائع بحيث يكون بحدود سعر الفائدة السائد في السوق.
 - ٣- الامتناع عن قبول الودائع من مؤسسات مصرفية مقابلة Correspondent Depository Institutions .
 - ٤- تقييد شديد على نمو موجودات البنك أو بعض مكوناتها أو طلب تخفيض حجمها.
 - ٥- إلغاء أو تقييد بعض الأنشطة التي قد تعرض البنك لمخاطر كبيرة.
 - ٦- الطلب من البنك إيقاف أي من إداريه من غير أعضاء مجلس الإدارة عن العمل بشكل مؤقت أو طلب فصله أو تحية رئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه وفقا للأسس الواردة في (ثانيا/٤).
 - ٧- تقييد نشاط البنك مع أية شركة تابعة أو شركة حليفة هناك خطر من إعسارها، وبالتالي إضافتها مخاطر مادية مهمة للبنك.
- أية إجراءات أخرى يرى البنك المركزي أنها ضرورية لتحقيق أهداف معالجة التراجع في مستوى الملاءة أو كفاية رأس المال.

د- البنوك ضمن الفئة الخامسة (رأسمال منخفض بصورة حادة):

- ١- سيقوم البنك المركزي بدمج البنك المعني في بنك آخر أو إلغاء ترخيص البنك خلال فترة لا تزيد عن (٢٧٠) يوما من تاريخ تصنيف البنك ضمن هذه الفئة.
- ٢- يجوز للبنك المركزي تمديد هذه الفترة لمدة (٢٧٠) يوما أخرى في حالة:
 - أن حقوق المساهمين موجبة للبنك. (و)
 - التزام البنك بخطة تعزيز رأس المال بدرجة كبيرة. (و)
 - البنك يحقق أرباح أو أن إيرادات البنك تتحسن بشكل دائم ومستقر وليس بسبب إيرادات استثنائية. (و)

- قناعة البنك المركزي بأن البنك ليس على وشك الإفلاس وأن قرار التمديد هو الأقل كلفة بشكل عام وعلى مؤسسة ضمان الودائع بشكل خاص.

٣- خلال المدد المشار إليها في (١) و (٢) أعلاه:

- سيخضع البنك لكافة الإجراءات المفروضة على البنوك المصنفة ضمن الفئة (رأسمال منخفض بصورة ملموسة).
- ستفيد أنشطة البنك إلى أبعد حد ممكن.
- يشترط موافقة البنك المركزي المسبقة قبل القيام بما يلي:-
 - أية أنشطة مهمة غير الأنشطة الاعتيادية للبنك.
 - منح ائتمان لجهة ذات مديونية عالية.
 - القيام بأي تغيير مادي في الطرق المحاسبية.
 - دفع تعويضات أو مكافآت عالية.
- دفع سعر فائدة على المطلوبات يجعل متوسط الكلفة الترجيحي على المطلوبات أعلى من متوسط الكلفة السائد في السوق.
- أية إجراءات أخرى يرى البنك المركزي أنها ضرورية لتحقيق أهداف معالجة التراجع في مستوى الملاءة أو كفاية رأس المال.

رابعاً: ملاحظات ختامية:

- سيحتفظ البنك المركزي بحق الإعلان عن أي من الإجراءات السابقة المتخذة بحق أي بنك.
- يتم العمل بهذه التعليمات من تاريخ صدور هذه المذكرة.

ملحق (١)

- أمثلة من الإجراءات والممارسات غير السليمة أو غير الآمنة مصرفياً
- أ- إجراءات يعتبر عدم القيام بها غير سليم أو غير آمن مصرفياً.
 - ١- عدم وجود رقابة داخلية كافية لمنع قيام موظفي البنك بممارسات غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً أو تجاوز الأنظمة والقوانين والتعليمات.
 - ٢- عدم القيام ببناء مخصص كاف للديون المتعثرة (غير العاملة).
 - ٣- عدم القيام بمعالجة محاسبية صحيحة للحركات أو عدم وجود بيانات موثقة ودقيقة للحسابات أو العملاء أو ضمانات التسهيلات الممنوحة.
 - ٤- العجز عن القيام بفرض برامج تسوية مناسبة لتحصيل الديون غير العاملة.

ب- إجراءات يعتبر القيام بها غير سليم أو غير آمن مصرفياً:

- ١- الاحتفاظ برأسمال يقل عن المستوى المقبول أخذاً بعين الاعتبار نوعية موجودات البنك.

٢- القيام بممارسات غير سليمة تتعلق بمنح ومتابعة وتحصيل التسهيلات وتشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

- منح تسهيلات بدون ضمانات مناسبة.
- منح تسهيلات قبل الحصول على معلومات كاملة وحديثة عن الجهة طالبة التسهيلات.
- منح تسهيلات في بند الجاري مدين بدون ضوابط كافية.
- التركيز في منح التسهيلات^١.
- ٣- ممارسة النشاط المصرفي بدون درجة سيولة مناسبة.
- ٤- ممارسة النشاط المصرفي بدون وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن على سبيل المثال لا الحصر:-

- ضبط ورقابة الشيكات وشهادات الإيداع غير المصدرة.
- الفصل بين المسؤوليات في البنك.
- ٥- اتباع سياسة استثمارية تتضمن مضاربات وممارسات ذات مخاطر عالية.

ج- أوضاع تعتبر غير سليمة أو غير آمنة مصرفياً:

- ١- الاحتفاظ بهامش سعر فائدة منخفض بصورة واضحة.
- ٢- مصاريف إدارية مرتفعة بشكل كبير بالنسبة لحجم نشاط البنك.
- ٣- ارتفاع نسبة الديون غير العاملة أو تحت المراقبة إلى إجمالي الديون أو إلى حقوق المساهمين.
- ٤- ارتفاع الديون المعدومة.
- ٥- ارتفاع نسبة الأصول غير العاملة.
- ٦- التركيز في مصادر الأموال.

د- مخالفة قانون البنوك أو التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

^١ يشمل التركيز في قطاع معين أو دولة معينة أو عميل معين وأي شكل آخر من أشكال التركيز.